

الإمارات تستعد بأكبر استراتيجيات وطنية لمرحلة ما بعد النفط

2020 سيكون عام الاستعداد للخمسين سنة القادمة بخطة تنموية شاملة



رؤية شاملة تحاكي المستقبل

وقد حققت الإمارات نجاحات كبيرة حيث شهد الاقتصاد تطورات وقفزات سريعة في السنوات القليلة الماضية بفعل السياسات الاقتصادية الناجحة التي عززت النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة الهادفة إلى تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية من دون التركيز على قطاع معين.

الأساسية في الدولة وتجهيزها للمستقبل كالتعليم والصحي والتعليمي والإسكاني وقطاع النقل والأمن الغذائي وغيرها من القطاعات الحيوية، إضافة إلى وضع تصور متكامل للمجتمع الإماراتي خلال الخمسين عاماً المقبلة من النواحي الديمغرافية والأسرية وهويته الثقافية في عالم سريع التغيرات.

الناظمة لدولة الإمارات والعمل على تطوير المنظومة الإعلامية للدولة ونقل قصة الإمارات الجديدة للعالم بما يحقق عوائد اقتصادية واجتماعية لها ويحمي مكتسباتها ويعزز فرصها في الاقتصاد الجديد. وسيكون من مهام اللجان الوطنية العمل على تطوير كافة القطاعات

وتحقيق التوازن بين جميع القطاعات الصناعية والتجارية والسياحية، إضافة إلى استثماراتها الكبيرة في جميع أنحاء العالم.

وتعول الدولة الخليجية في خططها واستراتيجياتها المتنوعة على تطوير الرأسمال البشري الذي تعده السبيل الوحيد لتحقيق تنمية مستدامة.

وأوضح الشيخ محمد بن راشد فريقي تصميم رؤية الإمارات للخمسين سنة القادمة حيث ستكون لجنة وضع الخطة التنموية الخمسينية برئاسة الشيخ منصور بن زايد، ولجنة أخرى ستضم الشيخ عبدالله بن زايد والشيخة مريم بنت محمد بن زايد للإشراف على فعاليات الاحتفالات باليوبيل الذهبي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وتؤكد الإمارات ضمن خطتها الخمسين سنة المقبلة على "ضرورة العمل على تطوير منظومة العمل الحكومي بشكل كامل لتكون حكومة الإمارات الأسرع والأكثر مرونة والأكثر قدرة على التكيف مع متغيرات المستقبل". إضافة إلى "إشراك كافة الفئات المجتمعية في صياغة شكل الحياة في دولة الإمارات خلال الخمسين عاماً المقبلة".

وشكلت الإمارات لجنة وطنية سيكون من مهامها وضع الخطة التنموية للخمسين عاماً المقبلة. وهناك تصورات تعمل الدولة على العمل عليها من ضمنها "وضع خارطة الاقتصادية الجديدة لدولة الإمارات وتطوير مشاريع وسياسات اقتصادية استثنائية لتحقيق قفزات نوعية في الاقتصاد الوطني".

ويعد اقتصاد الإمارات الأكثر تنوعاً بين منطقة الخليج وجميع كبار منتجي النفط، حيث بلغت مساهمة القطاعات غير النفطية أكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي. وتؤكد تقارير محلية ودولية أن الإمارات انتقلت من اقتصاد النفط إلى اقتصاد التنوع الإنتاجي في شتى المجالات. ولا تهمل الخطة الوطنية الشاملة عبر تصوراتها ضرورة ترسيخ القوة

يهدف إطلاق دولة الإمارات العربية المتحدة لأكبر استراتيجيات عمل وطنية بالأساس إلى الاستعداد للخمسين سنة المقبلة بهدف مواجهة أي تحديات في عالم سريع التغير عبر تهيئة كل قطاعاتها الحيوية لمرحلة ما بعد النفط وبناء اقتصاد معرفي أساسه الابتكار والعلوم الحديثة.

معرفياً حقيقياً أساسه الابتكار والإبداع والعلوم الحديثة، ونضع بصمتنا في مسيرة الحضارة الإنسانية، ونشيد الأسس القوية لاستدامة التنمية للأجيال القادمة.

وأكد الشيخ محمد بن زايد على ضرورة "تضافر كل الجهود المجتمعية لدفع عجلة التنمية واستدامتها وتحقيق طموحاتنا وتطلعاتنا إلى مستقبل أفضل لإماراتنا.. نستمند قوتنا من عمقنا التاريخي ومن نهج أبائنا المؤسسين، ومن قوة وعزيمة أبناء الوطن". وأوضح أن "دولة الإمارات ستحقق هدفها في أن تصبح واحدة من أفضل دول العالم بحلول الذكرى المئوية لقيامها في عام 2071.. هذا الهدف سيتحقق بإرادة أبناء الإمارات وتكاتفهم وحجم لوطنهم والتفافهم حول قيادتهم".

ولم تتوان الإمارات التي احتفت بمرور 49 عاماً على تأسيسها في الثاني من ديسمبر الجاري على إطلاق أكبر استراتيجية وطنية ضمن مخططاتها التنموية للاستعداد لمرحلة ما بعد النفط خاصة أن الدولة الخليجية الرائدة في مجالات اقتصادية متنوعة تمكنت من النهوض باقتصادها ووضع أسس لتتوابعه لضمان استدامته للأجيال القادمة.

وأكد الشيخ محمد بن راشد في سلسلة تغريدات على تويتر أن "دولة الإمارات تريد أن يكون عام 2020 لإطلاق قفزات في الاقتصاد والتعليم والبنية التحتية والصحة والإعلام ونقل قصة الإمارات للعالم، نريد بناء إمارات المستقبل كفريق واحد بروح الاتحاد.. بروح زايد.. بروح عشق القمم.. وعشق البناء.. معركتنا معركة بناء مستمرة وستبقى". وقطعت الإمارات أشواطاً طويلة على مدى العقود الماضية في تنوع الاقتصاد

أبوظبي - أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة أكبر استراتيجية وطنية لتطوير كافة قطاعات الدولة الحيوية والتنمية للاستعداد لمرحلة ما بعد النفط ضمن خطة شاملة تستهدف الاستعداد لخمسين سنة قادمة.

وأعلن الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الإمارات، رئيس الوزراء، حاكم دبي، والشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي عن إطلاق أكبر استراتيجية وطنية للعام الجديد ليكون عاماً للاستعداد للخمسين سنة القادمة في كافة القطاعات والمجالات الحيوية.

أبرز تصورات الخطة التنموية الشاملة للإمارات

- تطوير العمل الحكومي للتكيف مع متغيرات المستقبل
- إشراك المجتمع في صياغة شكل الحياة في الإمارات خلال الخمسين عاماً المقبلة
- وضع خارطة الاقتصادية الجديدة لتحقيق قفزات نوعية في الاقتصاد الوطني
- ترسيخ القوة الناعمة للدولة والعمل على تطوير المنظومة الإعلامية
- تطوير القطاعات الأساسية وتجهيزها للمستقبل كالصحة والتعليم والإسكان والنقل والأمن الغذائي

وأكد الشيخ محمد بن زايد على ضرورة تهيئة كافة قطاعات الدولة لمرحلة ما بعد النفط ضمن الاستراتيجية الوطنية للاستعداد للخمسين عاماً المقبلة.

وقال ولي عهد أبوظبي في تغريدة على حسابه في تويتر "في الخمسين عاماً المقبلة.. نهئى كل قطاعات الدولة لمرحلة ما بعد النفط، وبنينا اقتصاداً

ترويج قطر «للتقدم في المصالحة» لا يبدو حقيقياً

أزمته مع الدول الأربع، ويؤكد على عدم استعدادها للتجاوب مع شروط المصالحة.

وترى مصادر سياسية أن هناك توجهاً داخل الأسرة الحاكمة في قطر يقوده الأمير السابق حمد بن خليفة آل ثاني لإفشال أي مساع في سبيل حل الخلافات مع البلدان الخليجية. وربطت تلك المصادر بين تغيب أمير قطر الشيخ تميم بن حمد عن القمة الخليجية واستمرار الدوحة في التحريض على دول الخليج عبر منابرها الإعلامية المختلفة.

الدوحة لا تبدو جدية في تطبيق شروط الدول الأربع المقاطعة للمصالحة وتستمر في سياسة الهروب إلى الأمام

وشكل غياب أمير قطر رسالة سلبية لقمة الرياض وللوساطة الكويتية حيال مساعي توحيد الصف الخليجي في مواجهة الخطر المتنامي من إيران.

وأكد أنور قرقاش وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أن التسريبات القطرية الأخيرة بشأن حل أزمة الدوحة مع السعودية دون الصف الثلاث تكرر لسعي قطر إلى شق الصف والتهمز من الالتزامات.

وأعاد الوزير الإماراتي التأكيد، في تغريدة على حسابه في تويتر، على أن "الرياض تقود جبهة عريضة من أشقائها في قطر في يونيو 2017 متهمه إياها بدعم الإرهاب".

وقطعت السعودية والإمارات والبحرين ومصر العلاقات الدبلوماسية مع قطر في يونيو 2017 متهمه إياها بدعم الإرهاب.

الدوحة - قالت أوساط سياسية إن حديث النظام القطري عن وجود تقدم في سبيل حل الأزمة مع محيطها الخليجي لا يبدو حقيقياً في ضوء عدم تراجع الدوحة عن سياساتها في المنطقة وإيواء جماعات مصنفة إرهابية.

وتطالب الدول المقاطعة لقطر بضرورة التزام الدوحة بعدم الإرهاب وجماعاته، وتقديم التزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى الحد من التقارب مع إيران، التي تعمل على نشر الفوضى في أكثر من بلد عربي.

ويرى مراقبون أن الدوحة فوتت فرصة ذهبية خلال قمة الرياض الخليجية الأخيرة على الرغم من الحفاوة التي أبدتها السعودية لرئيس الوزراء القطري الذي تراس وفد بلاده في أشغال القمة.

وقال الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني وزير الخارجية القطري إن تقدماً طفيفاً تحقق في سبيل حل الخلافات التي تشبت قبل عامين ونصف العام.

ولا يبدو حديث الوزير القطري عن التقدم الطفيف حقيقياً في ضوء عدم التزام الدوحة بتطبيق شروط الدول المقاطعة للمصالحة، إضافة إلى استمرارها في سياسة الهروب إلى الأمام عبر التمسك بمواقفها العدائية.

وقال وزير الخارجية القطري في وقت سابق إن هناك مباحثات مع السعودية، حيث لم يجر الحديث عن المطالب الـ13 التي وضعتها الدول المقاطعة، لكن صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية كشفتت أواخر الشهر الماضي عن قبول قطر التخلي عن أحد أبرز حلفائها جماعة الإخوان المسلمين مقابل فك عزلتها.

وتغيب أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني عن قمة المجلس التي انعقدت في الرياض يوم الثلاثاء الماضي، ومثل قطر رئيس وزرائها.

رفض رئيس حكومة من الأحزاب يبدد أفق الحل بالعراق

حكومة انتقالية لمدة محددة أو حكومة تستكمل مدة الحكومة المستقبلية.

واقتربت مهلة الـ15 يوماً من الانتهاء، وهي المدة التي يمكن بموجبها للرئيس العراقي دستوريا تكليف مرشح لتشكيل الحكومة وفق الدستور العراقي حيث لم يتبق منها سوى ثلاثة أيام وتنتهي منتصف ليل الثلاثاء المقبل.

ورجح متظاهرون أن تشهد الساعات المقبلة الإعلان عن تسمية شخصية من داخل ساحات التظاهر والاعتصامات لشغل منصب رئيس حكومة مؤقتة تدير البلاد لمدة ستة أشهر تعمل على إعداد قانون جديد للانتخابات.

داخل الأوساط الشيعية القريبة من إيران على خلفية فرض عقوبات أميركية على زعيم حركة "عصائب أهل الحق" وشقيقه الأسبوع الماضي.

ونظم بضعة آلاف من أنصار حركة "عصائب أهل الحق" المقربة من إيران -وهي من بين أبرز فصائل "قوات الحشد الشعبي"- مسيرة السبت في العاصمة بغداد، حيث داسوا على العلم الأميركي في رد فعل على العقوبات التي فرضتها واشنطن على الأمين العام للحركة وشقيقه الأسبوع الماضي.

واحتشد أنصار الخزعلي في ساحة الفردوس بقلب العاصمة العراقية، وداسوا على أعلام أميركية كبيرة. وقال عضو المكتب السياسي في حركة "صادقون"، الجناح السياسي لـ"عصائب أهل الحق" محمود الربيعي، "نرفض القرار الأميركي الجائر (بحق الخزعلي). هذا تدخل ضد شخصية وطنية".

وفرضت واشنطن العقوبات على قيس وليث الخزعلي وحسين عزيز الامسي، وجميعهم قادة فصائل ضمن الحشد الشعبي المقربة من إيران، يشتبه في تورطهم في الحملة الأمنية ضد المتظاهرين.

ووطنكم في معركة المصير، وأن لا تكلفوا أي شخصية تقدم بها القوى السياسية التي انفض الشعب ضد فسادها وفشلها، وضد وجودها في إدارة البلد".

وشدد على ضرورة أن يكون رئيس الحكومة القادم "نتاج الحراك الشعبي، وليس نتاجا للحراك السياسي الذي لن ينتج إلا فشلاً جديداً وفساداً أكثر".

وأضاف الساعدي "قراركم بتكليف مرشح لمنصب رئيس مجلس الوزراء من اختيار الشعب، وليس تدويراً وإعادة إنتاج رجال أحزاب الفشل والفساد، هو الحاسم في إمكانية إصلاح النظام، وإلا فإن النتائج ستكون وخيمة ولا يحمد عقباهما، وأنتم تتحملون مسؤوليتها بالدرجة الأساس".

كما يعارض تيار النصر والحكمة والتيارات السنية تسمية مرشح من داخل العملية السياسية لشغل منصب رئيس الوزراء العراقي ويفضلون مرشحا ينسجم مع طروحات المتظاهرين.

ولم تتضح بعد معالم المرشح الجديد لتولي منصب رئيس الوزراء في الحكومة المقبلة التي لم تتحدد ملامحها بعد فيما إذا كانت

شيعاء السوداني القيادي في حزب الدعوة الإسلامي بزعامة نوري المالكي لشغل المنصب وهو ما ترفضه كتلة "سائرون" أكبر كتلة برلمانية منبثقة عن التحالف الذي يترجمه مقتدى الصدر- كما يرفضه المتظاهرون فضلاً عن أن المرجعية الشيعية العليا سبق أن طلبت ترشيح شخصية لم يسبق لها أن تولت أي منصب حكومي بعد العام 2003. وكان السوداني قد أعلن الجمعة استقالته من الحزب وكتلته البرلمانية.

وحذر تحالف "سائرون"، السبت، من "نتائج وخيمة" إذا ما تم تكليف مرشح جديد لرئاسة الحكومة تقدمه الأحزاب، ولا يحظى بتأييد الحراك الشعبي، بحسب ما ورد في رسالة من رئيس التحالف صباح الساعدي موجهة إلى الرئيس برهم صالح دعاه فيها إلى رفض أي مرشح تتقدم به الأحزاب السياسية.

وقال الساعدي، في رسالته، "اليوم يقع على عاتقكم الانحياز والوقوف مع شعبكم



وتابع البيان "إننا نؤكد قدرتنا على ترشيح من نراه يليب تطلعاتنا وتحقيق آمياتنا ويكون مناسباً للمرحلة القادمة وينهض بواقفنا كما أننا نبلغنا ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة على أن يتم إطلاق اسم مرشحنا قريباً من وسط ساحات التظاهرات والاعتصامات".

وتسعى كتل وأحزاب ممثلة في "تحالف الفتح"، ثاني أكبر كتلة في البرلمان العراقي، إلى طرح اسم محمد